

التقرير الصحفي اليومي

الأربعاء، 30 آذار، 2016

2016/3/30

التقرير الصحفي اليومي

التسلسل	عنوان الخبر	الصفحة	الصحيفة
1.	جامعة البتراء تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين	موقع عمون	
2.	جامعة البتراء تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين	موقع شمس	
3.	جامعة البتراء تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين	موقع وطننا	
4.	جامعة البتراء تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين	موقع سرايا	
5.	جامعة البتراء تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين	موقع عكاظ	
6.	جامعة البتراء تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين	موقع المدينة	
7.	جامعة البتراء تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين	موقع الشعب	
8.	جامعة البتراء تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين	موقع الهاشمية	
9.	جامعة البتراء تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين	موقع اياس	
10.	جامعة البتراء تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين	موقع كرم	
11.	جامعة البتراء تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين	موقع الصنارة	
12.	جامعة البتراء تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين	موقع شباب وجامعات	
13.	خلال محاضرة له في جامعة البتراء .. المعاينة : الأمن الوطني يقود إلى الاستقرار والازدهار الاقتصادي والاجتماعي	موقع شباب وجامعات	
14.	نتائج الفائزين في جوائز جامعة فيلادلفيا للعام 2015	25	الدستور
15.	تعزيز جودة التعليم الإلكتروني في جامعاتنا *إبراهيم عبد المجيد القيسي	40	الدستور
16.	الخضراء: تميز جامعاتنا يفرض علينا تطوير برامجنا	5	الدستور
17.	العين عويس يدعو الجامعات إلى الاهتمام بنوعية خريجها	12 أ	الغد
18.	إعلان نتائج دراسة "الشباب في مواجهة الفكر المتطرف" للبحث العلمي	شباب	الرأي
19.	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء عربيات



"البترا" تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين



[PM 3:49:32 3/29/2016]

عمون- قال السفير الفرنسي في الاردن دافيد بيرتولوتي، خلال ورشة عمل عقدت في جامعة البترا أن التعاون بين فرنسا والاردن شهد تطورا كبيرا في مجال القضاء حيث تم ابرام مذكرة توأمة بين محكمة النقض الفرنسية ومحكمة التمييز الأردنية. وكانت جامعة البترا استضافت ورشة عمل حول العنف ضد المرأة في قانوني العقوبات

الاردني والفرنسي بتنظيم من "ميزان للقانون" وبالتعاون مع السفارة الفرنسية في عمان في مقر الجامعة، بمشاركة عدد من القضاة الاردنيين والفرنسيين وأكاديميين وطلبة وخبراء من منظمات المجتمع المدني. وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور محمد علوان إن "موضوع العنف والتمييز ضد المرأة هو احد الموضوعات التي لا تفي الدول بالتزاماتها الدولية المتعلقة به، وهو ما تعكسه الفجوة بين المعايير العالمية لحقوق الانسان عامة والحق في المساواة وعدم التمييز بصورة خاصة والواقع الفعلي في كثير من الدول. وبينت المدير التنفيذي لمجموعة ميزان للقانون ايفا ابو حلاوة ان هذا اللقاء يستهدف مناقشة قانون العقوبات وموقفه تجاه حماية المرأة من العنف والتمييز والذي يعتبر من اهم القوانين كونه يحدد الجرائم والعقوبات التي قد تكون سلبية للحياة او للحرية وباعتباره من اهم التشريعات المتصلة بالحياة بصفة عامة وبالجزائرات بصفة خاصة، ولان الاردن قد بدأ عملية الاصلاح التشريعي وتشكيل لجنة لتعديل قانون العقوبات. وتحدث القاضي في محكمة التمييز الاردنية الدكتور محمد الطراونة حول جرائم العنف ضد المرأة من حيث الآثار والعقوبات وانظمة الحماية في التشريعات الاردنية وانواع العنف ودرجاتها في القانون معتبرا ان اي مجتمع يهمل المرأة ليس له مستقبل.

وبينت القاضي والمدعي العام فرانسواز ديوت ابرز التعديلات التي طرأت على القانون الفرنسي والى مساواته للعنف اللفظي للبدني مؤكدة عظم الدور الواقع على المنظمات في توعية المرأة وتعريفها بدورها لانصافها قضائيا وان التعامل مع العنف يحتاج الى التدريب والتأهيل. وتحدث قاضي محكمة استئناف اورلينز القاضي ادورد دوراند حول الاثر الخطير للعنف بين الازواج على تطور ونمو الطفل من خلال استعراض بعض الحالات التي صادفته اثناء عمله والذي بين الخطورة الشديدة للعنف الاسري على شخصية الطفل واثرها على حياته والتي قد تؤدي في بعض الاحيان الى تعاطي المخدرات وممارسة العنف ضد الآخرين او الانتحار. يشار إلى ان ورشة العمل تتضمن عددا من الجلسات التي تبحث جرائم الاعتداءات الجنسية على النساء وانواع الجرائم والعقوبات ومدى مراعاة القانون لحقوق المرأة، والتعديلات المقترحة على قانون العقوبات الاردني وعلى المادة 308، وحماية الحق في المساواة وعدم التمييز في القانون الفرنسي وموقف القانون الجنائي الاردني من المساواة بين المرأة والرجل.

1.

التاريخ 2016/02/25

التصنيفات << شؤون تعليمية << "البترا" تستضيف ورشة عمل للقانونيين الأردنيين وفرنسيين

"البترا" تستضيف ورشة عمل للقانونيين الأردنيين وفرنسيين



شمس نيوز - 29 آذار - قال السفير الفرنسي في الاردن دافيد بيرتولوتي، خلال ورشة عمل عقدت في جامعة البترا أن التعاون بين فرنسا والاردن شهد تطورا كبيرا في مجال القضاء حيث تم ابرام مذكرة توأمة بين محكمة النقض الفرنسية ومحكمة التمييز الأردنية.

وكانت جامعة البترا استضافت ورشة عمل حول العنف ضد المرأة في قانوني العقوبات الاردني والفرنسي بتنظيم من "ميزان للقانون" وبالتعاون مع السفارة الفرنسية في عمان في مقر الجامعة. بمشاركة عدد من القضاة الاردنيين والفرنسيين وأكاديميين وطلبة وخبراء من منظمات المجتمع المدني.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور محمد علوان إن "موضوع العنف والتمييز ضد المرأة هو احد الموضوعات التي لا تفي الدول بالتزاماتها الدولية المتعلقة به، وهو ما تعكسه الفجوة بين المعايير العالمية لحقوق الانسان عامة والحق في المساواة وعدم التمييز بصورة خاصة والواقع الفعلي في كثير من الدول.

وبيّن المدير التنفيذي لمجموعة ميزان للقانون ايغا ابو حلاوة ان هذا اللقاء يستهدف مناقشة قانون العقوبات وموقفه تجاه حماية المرأة من العنف والتمييز والذي يعتبر من اهم القوانين كونه يحدد الجرائم والعقوبات التي قد تكون سبابة للحياة او للحرية وباعتباره من اهم التشريعات المتصلة بالحياة بصفة عامة وبالحرية بصفة خاصة، ولان الاردن قد بدأ عملية الاصلاح التشريعي وتشكيل لجنة لتعديل قانون العقوبات.

وتحدث القاضي في محكمة التمييز الأردنية الدكتور محمد الطراونة حول جرائم العنف ضد المرأة من حيث الآثار والعقوبات وانظمة الحماية في التشريعات الاردنية والنوع العنف ودرجاتها في القانون معتبرا ان اي مجتمع يهمل المرأة ليس له مستقبل.

وبيّن القاضي والمدعي العام فرانسواز ديوت ابرز التعديلات التي طرأت على القانون الفرنسي والى مساواته للعنف اللفظي للبدني مؤكدة عظم الدور الواقع على المنظمات في توعية المرأة وتعريفها بدورها لاتصافها قضائيا وان التعامل مع العنف يحتاج الى التدريب والتأهيل.

وتحدث قاضي محكمة استئناف اورلينز القاضي ادورد دوراند حول الأثر الخطير للعنف بين الأزواج على تطور ونمو الطفل من خلال استعراض بعض الحالات التي صادفته اثناء عمله والذي بين الخطورة الشديدة للعنف الاسري على شخصية الطفل واثرها على حياته والتي قد تؤدي في بعض الاحيان الى تعاطي المخدرات وممارسة العنف ضد الآخرين او الانتحار.

يشار إلى ان ورشة العمل تتضمن عددا من الجلسات التي تبحث جرائم الاعتداءات الجنسية على النساء وأنواع الجرائم والعقوبات ومدى مراعاة القانون لحقوق المرأة، والتعديلات المقترحة على قانون العقوبات الاردني وعلى المادة 308، وحماية الحق في المساواة وعدم التمييز في القانون الفرنسي وموقف القانون الجنائي الاردني من المساواة بين المرأة والرجل.

جامعة البترا تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين

التاريخ : 2016-03-29 10:32:55



وطننا نيوز-قال السفير الفرنسى فى الأردن دافىد برونولوتى، خلال ورشة عمل عقدت فى جامعة البترا أن التعاون بين فرنسا والأردن شىء تطوراً كبيراً فى مجال القضاء حيث تم إبرام مذكرة توأمة بين محكمة النقض الفرنسية ومحكمة التمييز الأردنية.

وكانت جامعة البترا استضافت ورشة عمل حول العنف ضد المرأة فى قانونى العقوبات الأردنى والفرنسى بتنظيم من "ميزان للقانون" وبالتعاون مع السفارة الفرنسية فى عمان فى مقر الجامعة، بمشاركة عدد من القضاة الأردنيين والفرنسيين وأكاديميين وثقنية وخبراء من منظمات المجتمع المدني.

وقال صيد كلية الحقوق فى جامعة البترا الدكتور محمد علوان إن "موضوع العنف والتمييز ضد المرأة هو أحد الموضوعات التى لا تفى الدول بالتزاماتها الدولية المتعلقة به، وهو ما انعكس الفجوة بين المعايير العالمية لحقوق الإنسان عامة والحق فى المساواة وعدم التمييز بصورة خاصة والواقع العلفى فى كثير من الدول.

وبيت المدير التنفيذي لمجموعة ميزان للقانون أيلما أبو حلاوة أن هذا اللقاء يستهدف مناقشة قانون العقوبات وموقفه تجاه حماية المرأة من العنف والتمييز والذي يعتبر من أهم القوانين كونه يحدد الجرائم والعقوبات التى قد تكون سلبية للحياة أو للحرية وباعتباره من أهم التشريعات المتصلة بالحياة بصفة عامة وبالحرية بصفة خاصة، ولأن الأردن قد بدأ عملية الإصلاح التشريعي وتشكيل لجنة لتعديل قانون العقوبات.

وتحدث القاضي فى محكمة التمييز الأردنية الدكتور محمد الطراونة حول جرائم العنف ضد المرأة من حيث الآثار والعقوبات والظلمة الحماية فى التشريعات الأردنية والواقع العلفى ودرجاتها فى القانون معتبراً أن أي مجتمع يهمل المرأة ليس له مستقبل.

وبيت القاضي والمدعي العام فرانسواز ديوت أبرز التعديلات التى طرأت على القانون الفرنسى والى مساواته للعنف اللغظى للبلدى مؤكداً عظم الدور الواقع على المنظمات فى توعية المرأة وتعريفها بدورها لأصلاها قضائياً وإن التعامل مع العنف يحتاج إلى التدريب والتأهيل.

وتحدث قاضي محكمة استئناف أوريانز القاضي ادورد بوراند حول الآثار الخطير للعنف بين الأزواج على تطور ونمو الطفل من خلال استعراض بعض الحالات التى صادفته أثناء عمله والذي بين الخطورة الشديدة للعنف الأسرى على شخصية الطفل وأثرها على حياته والتي قد تؤدي فى بعض الأحيان إلى تعاطي المخدرات وممارسة العنف ضد الآخرين أو الانتحار.

يشار إلى أن ورشة العمل تتضمن عدداً من الجلسات التى تبحث جرائم الإعتداءات الجنسية على النساء وأنواع الجرائم والعقوبات ومدى مراعاة القانون لحقوق المرأة، والتعديلات المقترحة على قانون العقوبات الأردنى وعلى المادة 308، وحماية الحق فى المساواة وعدم التمييز فى القانون الفرنسى وموقف القانون الجنائي الأردنى من المساواة بين المرأة والرجل.

See more at: <http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleid=263902&sthash.LgKwR68x.dpuf>



التاريخ 2016/02/25

.3

جامعة البترا تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين

جامعة البترا تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين



AM 09:59 30-03-2016

تحميل حجم الملف: ٤٤

سرايا - قال السفير الفرنسي في الاردن دافيد بيرتولوتي، خلال ورشة عمل عقدت في جامعة البترا أن التعاون بين فرنسا والاردن شهد تطورا كبيرا في مجال القضاء حيث تم ابرام مذكرة توأمة بين محكمة النقض الفرنسية ومحكمة التمييز الأردنية.

وكانت جامعة البترا استضافت ورشة عمل حول العنف ضد المرأة في قانوني العقوبات الاردني والفرنسي بتنظيم من 'ميزان للقانون' وبالتعاون مع السفارة الفرنسية في عمان في مقر الجامعة، بمشاركة عدد من القضاة الاردنيين والفرنسيين وأكاديميين وطلبة وخبراء من منظمات المجتمع المدني.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور محمد علوان إن 'موضوع العنف والتمييز ضد المرأة هو احد الموضوعات التي لا تفي الدول بالتزاماتها الدولية المتعلقة به، وهو ما تعكسه الفجوة بين المعايير العالمية لحقوق الانسان عامة والحق في المساواة وعدم التمييز بصورة خاصة والواقع الفعلي في كثير من الدول.

وبيّن المدير التنفيذي لمجموعة ميزان للقانون ايضا ابو حلاوة ان هذا اللقاء يستهدف مناقشة قانون العقوبات وموقفه تجاه حماية المرأة من العنف والتمييز والذي يعتبر من اهم القوانين كونه يحدد الجرائم والعقوبات التي قد تكون سلبية للحياة او للحرية وباعتباره من اهم التشريعات المتصلة بالحياة بصفة عامة وبالحرية بصفة خاصة، ولان الاردن قد بدأ عملية الإصلاح التشريعي وتشكيل لجنة لتعديل قانون العقوبات.

وتحدث القاضي في محكمة التمييز الاردنية الدكتور محمد الطراونة حول جرائم العنف ضد المرأة من حيث الاثار والعقوبات وانظمة الحماية في التشريعات الاردنية وانواع العنف ودرجاتها في القانون معتبرا ان اي مجتمع يهمل المرأة ليس له مستقبل.

وبيّن القاضي والمدعي العام فرانسواز ديوت ابرز التعديلات التي طرأت على القانون الفرنسي وإلى مساواته للعنف اللفظي للبدني مؤكدة عظم الدور الواقع على المنظمات في توعية المرأة وتعريفها بدورها لانصافها قضائيا وإن التعامل مع العنف يحتاج إلى التدريب والتأهيل.

وتحدث قاضي محكمة استئناف اورلينز القاضي ادورد دوراند حول الأثر الخطير للعنف بين الازواج على تطور ونمو الطفل من خلال استعراض بعض الحالات التي صادفته اثناء عمله والذي بين الخطورة الشديدة للعنف الاسري على شخصية الطفل واثرها على حياته والتي قد تؤدي في بعض الاحيان إلى تعاطي المخدرات وممارسة العنف ضد الآخرين أو الانتحار.

يشار إلى ان ورشة العمل تتضمن عددا من الجلسات التي تبحث جرائم الاعتداءات الجنسية على النساء وانواع الجرائم والعقوبات ومدى مراعاة القانون لحقوق المرأة، والتعديلات المقترحة على قانون العقوبات الاردني وعلى المادة 308، وحماية الحق في المساواة وعدم التمييز في القانون الفرنسي وموقف القانون الجنائي الاردني من المساواة بين المرأة والرجل.



التاريخ 2016/02/25

.4

جامعة البترا تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين

29 أيار 2016



Share Like Share 2 0 0

جامعة البترا تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين

عكاظ الاخبارية:

قال السفير الفرنسي في الأردن دافيد بيوتولوتي، خلال ورشة عمل عقدت في جامعة البترا أن التعاون بين فرنسا والأردن شهد تطوراً كبيراً في مجال القضاء حيث تم إبرام مذكرة تواسمة بين محكمة النقض الفرنسية ومحكمة التمييز الأردنية.

وكانت جامعة البترا استضافت ورشة عمل حول العنف ضد المرأة في قانون العقوبات الأردني والفرنسي بتنظيم من "ميزان للقانون" وبالتعاون مع السفارة الفرنسية في عمان في مقر الجامعة، بمشاركة عدد من القضاة الأردنيين والفرنسيين وأكاديميين وعلمية وخبراء من منظمات المجتمع المدني.

وقال حبيب كلفة الحقوق في جامعة البترا الدكتور محمد طوان إن "موضوع العنف والتمييز ضد المرأة هو أحد الموضوعات التي لا تغيى الدول بالتزاماتها الدولية المتعلقة به، وهو ما تعكسه الفجوة بين المعايير العالمية لحقوق الإنسان عامة والحق في المساواة وعدم التمييز بصورة خاصة والواقع الفعلي في كثير من الدول.

وبيّن المدير التنفيذي لمجموعة ميزان للقانون أيليا أبو خازنة أن هذا اللقاء يستهدف مناقشة قانون العقوبات وموقفه تجاه حماية المرأة من العنف والتمييز والذي يعتبر من أهم القوانين كونه يحدد الجرائم والعقوبات التي قد تكون سلبية الحرية أو الحرية واختاره من أهم التشريعات المناصلة بالحاجة بصفة عامة وبالحرمان بصفة خاصة، وأن الأردن قد بدأ عملية الإصلاح التشريعي وتشكيل لجنة لتعديل قانون العقوبات.

وتحدث القاضي في محكمة التمييز الأردنية الدكتور محمد الطراونة حول جرائم العنف ضد المرأة من حيث الآثار والعقوبات وأنظمة الحماية في التشريعات الأردنية وأنواع العنف ودرجاتها في القانون معتبراً أن أي مجتمع يهين المرأة ليس له مستقبل.

وبيّن القاضي والمدعي العام فراسواز نبوت أبرز التعديلات التي طرأت على القانون الفرنسي وإلى مساوئه للعنف النطفي للتمييز مؤكداً عدم الدور الواقعي على المنظمات في توعية المرأة وتعريفها بدورها لانتصافها قضائياً وأن التعامل مع العنف يحتاج إلى التدريب والتأهيل.

وتحدثت قاضية محكمة استئناف اورليان القاضي إدورد بوراند حول الآثار الخطيرة للعنف بين الأزواج على تطور ونمو الطفل من خلال استعراض بعض الحالات التي صادفته أثناء عمله والتي بينت الخطورة الشديدة للعنف الأسري على شخصية الطفل وإثراها على حياته والتي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى تعاطي المخدرات وممارسة العنف ضد الآخرين أو الانتحار.

يشار إلى أن ورشة العمل تتضمن عدداً من الجلسات التي تبحث جرائم الاعتداءات الجنسية على النساء وأنواع الجرائم والعقوبات ومدى مراعاة القانون لحقوق المرأة، والتعديلات المقترحة على قانون العقوبات الأردني وعلى المادة 308، وحماية الحق في المساواة وعدم التمييز في القانون الفرنسي وموقف القانون الجنائي الأردني من المساواة بين المرأة والرجل.



.5

التاريخ 2016/02/25

[QF RE 001-01]

تابعونا: طالعوا آخر الأخبار الرياضية على موقع www.jbcsport.net

الرئيسية ▶ شباب وجامعات ▶ جامعة البترا تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين



جامعة البترا تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين

16:52 2016-03-29

المدينة نيوز - : قال السفير الفرنسي في الاردن دافيد بيرتولوتي، خلال ورشة عمل عقدت في جامعة البترا أن التعاون بين فرنسا والاردن شهد تطورا كبيرا في مجال القضاء حيث تم ابرام مذكرة توأمة بين محكمة النقض الفرنسية ومحكمة التمييز الأردنية.

وكانت جامعة البترا استضافت ورشة عمل حول العنف ضد المرأة في قانون العقوبات الاردني والفرنسي بتنظيم من "ميزان للقانون" وبالتعاون مع السفارة الفرنسية في عمان في مقر الجامعة، بمشاركة عدد من القضاة الاردنيين والفرنسيين وأكاديميين وطلبة وخبراء من منظمات المجتمع المدني.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور محمد علوان إن "موضوع العنف والتمييز ضد المرأة هو احد الموضوعات التي لا تقي الدول بالتزاماتها الدولية المتعلقة به، وهو ما تعكسه الفجوة بين المعايير العالمية لحقوق الانسان عامة والحق في المساواة وعدم التمييز بصورة خاصة والواقع الفعلي في كثير من الدول.

وبيّن المدير التنفيذي لمجموعة ميزان للقانون ايما ابو حلاوة ان هذا اللقاء يستهدف مناقشة قانون العقوبات وموقفه تجاه حماية المرأة من العنف والتمييز والذي يعتبر من اهم القوانين كونه يحدد الجرائم والعقوبات التي قد تكون سلبية للحياة او للحرية وباعتباره من اهم التشريعات المتصلة بالحياة بصفة عامة وبالحرية بصفة خاصة، ولان الاردن قد بدأ عملية الاصلاح التشريعي وتشكيل لجنة لتعديل قانون العقوبات.

وتحدث القاضي في محكمة التمييز الاردنية الدكتور محمد الطراونة حول جرائم العنف ضد المرأة من حيث الآثار والعقوبات وانظمة الحماية في التشريعات الاردنية والنوع العنف ودرجاتها في القانون معتبرا ان اي مجتمع يهمل المرأة ليس له مستقبل.

وبيّن القاضي والمدعي العام فرانسواز ديوت ابرز التعديلات التي طرأت على القانون الفرنسي والى مساواته للعنف اللفظي للبلدي مؤكدا عظم الدور الواقع على المنظمات في توعية المرأة وتعريفها بدورها لانصافها قضائيا وان التعامل مع العنف يحتاج الى التدريب والتأهيل.

وتحدث قاضي محكمة استئناف اورلينز القاضي ادورد دوراند حول الأثر الخطير للعنف بين الأزواج على تطور ونمو الطفل من خلال استعراض بعض الحالات التي صادفته أثناء عمله والذي بين الخطورة الشديدة للعنف الاسري على شخصية الطفل وأثرها على حياته والتي قد تؤدي في بعض الاحيان الى تعاطي المخدرات وممارسة العنف ضد الآخرين او الانتحار.

يشار إلى ان ورشة العمل تتضمن عددا من الجلسات التي تبحث جرائم الاعتداءات الجنسية على النساء وأنواع الجرائم والعقوبات ومدى مراعاة القانون لحقوق المرأة، والتعديلات المقترحة على قانون العقوبات الاردني وعلى المادة 308، وحماية الحق في المساواة وعدم التمييز في القانون الفرنسي وموقف القانون الجنائي الاردني من المساواة بين المرأة والرجل.

6.

التاريخ 2016/02/25

[QF RE 001-01]

التاريخ : 2016-03-29
 الوقت : 08:50am

جامعة البترا تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين



الشعب نيوز -

قال السفير الفرنسي في الأردن دافيد بيرتولوني، خلال ورشة عمل عقدت في جامعة البترا أن التعاون بين فرنسا والأردن شهد تطوراً كبيراً في مجال القضاء حيث تم إبرام مذكرة توأمة بين محكمة النقض الفرنسية ومحكمة التمييز الأردنية.

وكانت جامعة البترا استضافت ورشة عمل حول العنف ضد المرأة في قانون العقوبات الأردني والفرنسي بتنظيم من "ميراث للقانون" وبالتعاون مع السفارة الفرنسية في عمان في مقر الجامعة، بمشاركة عدد من القضاة الأردنيين والفرنسيين وأكاديميين وطلبة وخبراء من منظمات المجتمع المدني.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور محمد علوان إن "موضوع العنف والتمييز ضد المرأة هو أحد الموضوعات التي لا تفي الدول بالتزاماتها الدولية المنطقية به، وهو ما تعكسه الفجوة بين المعايير العالمية لحقوق الإنسان عامة والخق في المساواة وعدم التمييز بصورة خاصة والواقع الفعلي في كثير من الدول".

وبينت المدير التنفيذي لمجموعة ميراث للقانون، إيفا أبو حلاوة أن هذا اللقاء يستهدف مناقشة قانون العقوبات وموقفه تجاه حماية المرأة من العنف والتمييز والذي يعتبر من أهم القوانين كونه يحدد الجرائم والعقوبات التي قد تكون سبباً للحياة أو الحرية واعتباره من أهم التشريعات المتصلة بالحياة بصفة عامة وبالحرمان بصفة خاصة، ولأن الأردن قد بدأ عملية الإصلاح التشريعي وتشكيل لجنة لتعديل قانون العقوبات.

وتحدث القاضي في محكمة التمييز الأردنية الدكتور محمد الطراونة حول جرائم العنف ضد المرأة من حيث الآثار والعقوبات وأنظمة الحماية في التشريعات الأردنية وأنواع العنف ودرجاتها في القانون معتبراً أن أي مجتمع يهمل المرأة ليس له مستقبل.

وبينت القاضي والمندوب العام فرانسواز ديوت أبرز التعديلات التي طرأت على القانون الفرنسي وإلى مساوئها للعنف اللطيف للندى مؤكدة عظم الدور الواقع على المنظمات في نوعية المرأة وعبرها بدورها لانصافها قضائياً وأن التعامل مع العنف يحتاج إلى التدريب والتأهيل.

وتحدث قاضي محكمة استئناف أوليفر القاصي أدور دوراند حول الآثار الخطيرة للعنف بين الأزواج على تطور ونمو الطفل من خلال استعراض بعض الحالات التي صادفته أثناء عمله والذي بين الخطورة الشديدة للعنف الأسري على شخصية الطفل وأنها على حياته والتي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى تعاطي المخدرات وممارسة العنف ضد الآخرين أو الانتحار.

ينسار إلى أن ورشة العمل تتضمن عدداً من الجلسات التي تبحث جرائم الاعتداءات الجنسية على النساء وأنواع الجرائم والعقوبات ومدى مراعاة القانون لحقوق المرأة، والتعديلات المقترحة على قانون العقوبات الأردني وعلى المادة 308، وحماية الحق في المساواة وعدم التمييز في القانون الفرنسي وموقف القانون الحالي الأردني من المساواة بين المرأة والرجل.



7.

التاريخ 2016/02/25

جامعة البترا تستضيف السفير الفرنسي في عمان " التفاصيل "

eyas مشاهدة آخر تحديث : الأربعاء 30 مارس 2016 - 3:10 صباحاً

0 / +1

أعجبني 6 أشخاص بهذا. كن الأول بين أصدقاءك.



"اياس الاخباري" 29/3/2016

قال السفير الفرنسي في الاردن دافيد بيرتولوتي، خلال ورشة عمل عقدت في جامعة البترا أن التعاون بين فرنسا والاردن شهد تطوراً كبيراً في مجال القضاء حيث تم إبرام مذكرة توأمة بين محكمة النقض الفرنسية ومحكمة التمييز الأردنية.

وكانت جامعة البترا استضافت ورشة عمل حول العنف ضد المرأة في قانون العقوبات الاردني والفرنسي بتنظيم من "ميزان للقانون" وبالتعاون مع السفارة الفرنسية في عمان في مقر الجامعة، بمشاركة عدد من القضاة الاردنيين والفرنسيين وأكاديميين وطلبة وخبراء من منظمات المجتمع المدني.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور محمد علوان إن "موضوع العنف والتمييز ضد المرأة هو احد الموضوعات التي لا تلي الدول بالتزاماتها الدولية المتوقعة به، وهو ما تعكسه الفجوة بين المعايير العالمية لحقوق الانسان عامة والحق في المساواة وعدم التمييز بصورة خاصة والواقع الفعلي في كثير من الدول.



وبيّن المدير التنفيذي لمجموعة ميزان للقانون ايما ابو حلاوة ان هذا اللقاء يستهدف مناقشة قانون العقوبات وموقفه تجاه حماية المرأة من العنف والتمييز والذي يعتبر من اهم القوانين كونه يحدد الجرائم والعقوبات التي قد تكون سببة للحياة او للحرية وباعتباره من اهم التشريعات المتصلة بالحياة بصفة عامة وبالحرية بصفة خاصة، ولان الاردن قد بدأ عملية اصلاح التشريعي وتشكيل لجنة لتعديل قانون العقوبات.

وتحدث القاضي في محكمة التمييز الاردنية الدكتور محمد الطراونة حول جرائم العنف ضد المرأة من حيث الآثار والعقوبات وانظمة الحماية في التشريعات الاردنية والنوع العنف ودرجاتها في القانون معتبرا ان اي مجتمع يهمل المرأة ليس له مستقبل.

وبيّن القاضي والمدعي العام فرانسواز ديوت ابرز التعديلات التي طرأت على القانون الفرنسي والى مساواته للعنف اللفظي للبلدي مؤكدا عظم الدور الواقع على المنظمات في توعية المرأة وتعريفها بدورها لاتصافها فضائيا وان التعامل مع العنف يحتاج الى التدريب والتأهيل.

وتحدث قاضي محكمة استئناف اورليينز القاضي ادورد دوراند حول الاثر الخطير للعنف بين الزوجات على تطور ونمو الطفل من خلال استعراض بعض الحالات التي صادفته اثناء عمله والذي بين الخطورة الشديدة للعنف الاسري على شخصية الطفل واثرا على حياته والتي قد تؤدي في بعض الاحيان الى تعاطي المخدرات وممارسة العنف ضد الآخرين او الانتحار.

يشار إلى ان ورشة العمل تتضمن عددا من الجلسات التي تبحث جرائم الاعتداءات الجنسية على النساء وأنواع الجرائم والعقوبات ومدى مراعاة القانون لحقوق المرأة، والتعديلات المقترحة على قانون العقوبات الاردني وعلى المادة 308، وحماية الحق في المساواة وعدم التمييز في القانون الفرنسي وموقف القانون الجنائي الاردني من المساواة بين المرأة والرجل.

"البترا" تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين



قال السفير الفرنسي في الاردن دافيد بيروتولوتي، خلال ورشة عمل عقدت في جامعة البترا أن التعاون بين فرنسا والاردن شهد تطوراً كبيراً في مجال القضاء حيث تم ابرام مذكرة توأمة بين محكمة النقض الفرنسية ومحكمة التمييز الأردنية.

وكانت جامعة البترا استضافت ورشة عمل حول العنف ضد المرأة في قانوني العقوبات الاردني والفرنسي بتنظيم من "ميزان للقانون" وبالتعاون مع السفارة الفرنسية في عمان في مقر الجامعة، بمشاركة عدد من القضاة الاردنيين والفرنسيين وأكاديميين وطلبة وخبراء من منظمات المجتمع المدني.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور محمد علوان إن "موضوع العنف والتمييز ضد المرأة هو احد الموضوعات التي لا تفي الدول بالتزاماتها الدولية المتعلقة به، وهو ما تعكسه الفجوة بين المعايير العالمية لحقوق الانسان عامة والحق في المساواة وعدم التمييز بصورة خاصة والواقع الفعلي في كثير من الدول.

وبيّن المدير التنفيذي لمجموعة ميزان للقانون ايضا ابو حلاوة ان هذا اللقاء يستهدف مناقشة قانون العقوبات وموقفه تجاه حماية المرأة من العنف والتمييز والذي يعتبر من اهم القوانين كونه يحدد الجرائم والعقوبات التي قد تكون سلبية للحياة او للحرية وباعتباره من اهم التشريعات المتصلة بالحياة بصفة عامة وبالحرية بصفة خاصة، ولان الاردن قد بدأ عملية الاصلاح التشريعي وتشكيل لجنة لتعديل قانون العقوبات.

وتحدث القاضي في محكمة التمييز الأردنية الدكتور محمد الطراونة حول جرائم العنف ضد المرأة من حيث الآثار والعقوبات وانظمة الحماية في التشريعات الأردنية وانواع العنف ودرجاتها في القانون معتبرا ان اي مجتمع يهمل المرأة ليس له مستقبل.

وبيّن القاضي والمدعي العام فرانسواز ديوت ابرز التعديلات التي طرأت على القانون الفرنسي والى مساواته للعنف اللفظي للبدني مؤكدة عظم الدور الواقع على المنظمات في توعية المرأة وتعريفها بدورها لانصافها قضائيا وان التعامل مع العنف يحتاج الى التدريب والتأهيل.

وتحدث قاضي محكمة استئناف اورلينز القاضي ادورد دوراند حول الاثر الخطير للعنف بين الأزواج على تطور ونمو الطفل من خلال استعراض بعض الحالات التي صادفته اثناء عمله والذي بين الخطورة الشديدة للعنف الاسري على شخصية الطفل واثرها على حياته والتي قد تؤدي في بعض الاحيان الى تعاطي المخدرات وممارسة العنف ضد الآخرين او الانتحار.

يشار إلى ان ورشة العمل تتضمن عددا من الجلسات التي تبحث جرائم الاعتداءات الجنسية على النساء وانواع الجرائم والعقوبات ومدى مراعاة القانون لحقوق المرأة، والتعديلات المقترحة على قانون العقوبات الاردني وعلى المادة 308، وحماية الحق في المساواة وعدم التمييز في القانون الفرنسي وموقف القانون الجنائي الاردني من المساواة بين المرأة والرجل.

جامعة البترا تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين



قال السفير الفرنسي في الاردن دافيد بيرتولوتي، خلال ورشة عمل عقدت في جامعة البترا أن التعاون بين فرنسا والاردن شهد تطورا كبيرا في مجال القضاء حيث تم ابرام مذكرة توأمة بين محكمة النقض الفرنسية ومحكمة التمييز الأردنية.

وكانت جامعة البترا استضافت ورشة عمل حول العنف ضد المرأة في قانوني العقوبات الاردني والفرنسي بتنظيم من "ميزان للقانون" وبالتعاون مع السفارة الفرنسية في عمان في مقر الجامعة، بمشاركة عدد من القضاة الاردنيين والفرنسيين وأكاديميين وطلبة وخبراء من منظمات المجتمع المدني.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور

محمد علوان إن "موضوع العنف والتمييز ضد المرأة هو احد الموضوعات التي لا تفي الدول بالتزاماتها الدولية المتعلقة به، وهو ما تعكسه الفجوة بين المعايير العالمية لحقوق الانسان عامة والحق في المساواة وعدم التمييز بصورة خاصة والواقع الفعلي في كثير من الدول.

وبينت المدير التنفيذي لمجموعة ميزان للقانون ايضا ابو حلاوة ان هذا اللقاء يستهدف مناقشة قانون العقوبات وموقفه تجاه حماية المرأة من العنف والتمييز والذي يعتبر من اهم القوانين كونه يحدد الجرائم والعقوبات التي قد تكون سلبية للحياة او للحرية وباعتباره من اهم التشريعات المتصلة بالحياة بصفة عامة وبالحرية بصفة خاصة، ولان الاردن قد بدأ عملية الاصلاح التشريعي وتشكيل لجنة لتعديل قانون العقوبات.

وتحدث القاضي في محكمة التمييز الاردنية الدكتور محمد الطراونة حول جرائم العنف ضد المرأة من حيث الآثار والعقوبات وانظمة الحماية في التشريعات الاردنية وانواع العنف ودرجاتها في القانون معتبرا ان اي مجتمع يهمل المرأة ليس له مستقبل.

وبينت القاضي والمدعي العام فرانسواز ديوت ابرز التعديلات التي طرأت على القانون الفرنسي والى مساواته للعنف اللفظي للبدني مؤكدة عظم الدور الواقع على المنظمات في توعية المرأة وتعريفها بدورها لاتصافها قضائيا وان التعامل مع العنف يحتاج الى التدريب والتأهيل.

وتحدث قاضي محكمة استئناف اورلينز القاضي ادورد دوراند حول الاثر الخطير للعنف بين الازواج على تطور ونمو الطفل من خلال استعراض بعض الحالات التي صادفته اثناء عمله والذي بين الخطورة الشديدة للعنف الاسري على شخصية الطفل واثرها على حياته والتي قد تؤدي في بعض الاحيان الى تعاطي المخدرات وممارسة العنف ضد الآخرين او الانتحار.

يشار إلى ان ورشة العمل تتضمن عددا من الجلسات التي تبحث جرائم الاعتداءات الجنسية على النساء وانواع الجرائم والعقوبات ومدى مراعاة القانون لحقوق المرأة، والتعديلات المقترحة على قانون العقوبات الاردني وعلى المادة 308، وحماية الحق في المساواة وعدم التمييز في القانون الفرنسي وموقف القانون الجنائي الاردني من المساواة بين المرأة والرجل.



جامعة القدس المفتوحة



شباب جامعات

الرئيسية | من نحن | اتصل بنا | أرسل خبرا

برعاية رئيس الوزراء .. صندوق دعم البحث العلمي

مجلات

شريط الاخبار

« أخبار و فعاليات

« مؤسسة تعليمية في الميزان

« أعلام أكاديمية

« مقالات و دراسات

« ثقافته و فن

« رياضة و صحة

« منوعات

« نواغم

« مساهمات طلابيه

جامعة البترا تستضيف ورشة عمل لقانونيين أردنيين وفرنسيين

تاريخ النشر 29-03-2016



قال السفير الفرنسي في الاردن دافيد بيرتولوتي، خلال ورشة عمل عقدت في جامعة البترا أن التعاون بين فرنسا والاردن شهد تطورا كبيرا في مجال القضاء حيث تم ابرام مذكرة توأمة بين محكمة النقض الفرنسية ومحكمة التمييز الأردنية. وكانت جامعة البترا استضافت ورشة عمل حول العنف ضد المرأة في قانون العقوبات الاردني والفرنسي بتنظيم من "ميزان للقانون" وبالتعاون مع السفارة الفرنسية في عمان في مقر الجامعة، بمشاركة عدد من القضاة الاردنيين والفرنسيين وأكاديميين وطلبة وخبراء من منظمات المجتمع المدني.

وقال عميد كلية الحقوق في جامعة البترا الدكتور محمد علوان إن "موضوع العنف والتمييز ضد المرأة هو احد الموضوعات التي لا تفي الدول بالتزاماتها الدولية المتعلقة به، وهو ما تعكسه الفجوة بين المعايير العالمية لحقوق الانسان عامة والحق في المساواة وعدم التمييز بصورة خاصة والواقع الفعلي في كثير من الدول. وبينت المدير التنفيذي لمجموعة ميزان للقانون ايضا ابو حلاوة ان هذا اللقاء يستهدف مناقشة قانون العقوبات وموقفه تجاه حماية المرأة من العنف والتمييز والذي يعتبر من اهم القوانين كونه يحدد الجرائم والعقوبات التي قد تكون سلبية للحياة او للحرية ويعتباره من اهم التشريعات المتصلة بالحياة بصفة عامة وبالحرية بصفة خاصة، ولان الاردن قد بدأ عملية الاصلاح التشريعي وتشكيل لجنة لتعديل قانون العقوبات. وتحدث القاضي في محكمة التمييز الاردنية الدكتور محمد الطراونة حول جرائم العنف ضد المرأة من حيث الاثار والعقوبات وانظمة الحماية في التشريعات الاردنية وانواع العنف ودرجاتها في القانون معتبرا ان اي مجتمع يهمل المرأة ليس له مستقبل. وبينت القاضي والمدعي العام فرانسواز ديوت ابرز التعديلات التي طرأت على القانون الفرنسي والى مساواته للعنف اللفظي للبدني مؤكدة عظم الدور الواقع على المنظمات في توعية المرأة وتعريفها بدورها لانصافها قضائيا وان التعامل مع العنف يحتاج الى التدريب والتأهيل. وتحدث قاضي محكمة استئناف اورلينز القاضي ادورد دوراند حول الاثر الخطير للعنف بين الأزواج على تطور ونمو الطفل من خلال استعراض بعض الحالات التي صادفته اثناء عمله والذي بين الخطورة الشديدة للعنف الاسري على شخصية الطفل واثرها على حياته والتي قد تؤدي في بعض الاحيان الى تعاطي المخدرات وممارسة العنف ضد الآخرين او الانتحار. يشار إلى ان ورشة العمل تتضمن عددا من الجلسات التي تبحث جرائم الاعتداءات الجنسية على النساء وانواع الجرائم والعقوبات ومدى مراعاة القانون لحقوق المرأة، والتعديلات المقترحة على قانون العقوبات الاردني وعلى المادة 308، وحماية الحق في المساواة وعدم التمييز في القانون الفرنسي وموقف القانون الجنائي الاردني من المساواة بين المرأة والرجل.

12.

التاريخ 2016/02/25

[QF RE 001-01]



TUV
AUSTRIA
HELLAS
EN ISO 9001:2008
No. 100000
9001:2008 الجوز

خلال محاضرة له في جامعة البترا...المعايطة: الأمن الوطني يقود إلى الاستقرار والازدهارالاقتصادي والاجتماعي

تاريخ النشر 29-03-2016



أكد قائد إقليم العاصمة العميد عبيد الله المعايطة أن الأمن الوطني الأردني، يشكل الأرضية والأساس الذي يقوم عليه الاستقرار والازدهار الاقتصادي والاجتماعي في الأردن. جاء ذلك خلال محاضرة له استضافتها عمادة شؤون الطلبة في جامعة البترا بعنوان "مركزات الأمن الوطني". وقال المعايطة "عندما نتحدث عن الأمن الوطني لا بد من الإشارة إلى أنه لولا حكمة القيادة الهاشمية ووعي المواطن الأردني لما يدور حوله من أحداث وصراعات لما نعم الأردن بأمنه واستقراره وأكبر دليل على ذلك وجود الطلبة على مقاعد الدراسة". وأشار المعايطة إلى أن الأمن الوطني يقود إلى الديمقراطية، معتبراً أن الأمن يساعد على تفعيل الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي والذي يقود بدوره إلى ضمان ممارسة الديمقراطية والتنمية السياسية وهذا كله سيحقق التنمية الشاملة وممارسة الديمقراطية التي تعكس احترام الذات واحترام الدستور، ومؤسسات الدولة. وبين المعايطة ان الحفاظ على الاستقلال التام للدولة الأردنية من أهم المرتكزات لتجنب أخطار التجزئة والتبعية وما ينجم عنها من مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية تهدد الأمن الوطني الأردني. وأشار المعايطة إلى المؤثرات الدولية معتبراً أنها تشكل تحدياً للأمن الوطني الأردني، في إشارة إلى التنظيمات المسلحة المتطرفة، التي تسعى إلى استغلال الدين كذريعة لأعمالها الإرهابية، مضيفاً أن تنامي ظاهرة العنف بكافة أشكاله تعتبر أيضاً من العوامل المؤثرة على الأمن الوطني الأردني.

« أخبار و فعاليات

« مؤسسة تعليمية في الميزان

« أعلام أكاديمية

« مقالات و دراسات

« ثقافته و فن

« رياضة و صحة

« منوعات

« نواغم

« مساهمات طلابيه

نتائج الفائزين في جوائز جامعة فيلادلفيا للعام (٢٠١٥)

□ جرش - الدستور - حسني العتوم

أعلنت لجان جوائز جامعة فيلادلفيا نتائج الفائزين في جوائزها للعام ٢٠١٥ (جائزة أحسن كتاب مؤلف، أحسن كتاب مترجم، أحسن برمجية حاسوب، أحسن اختراع، وأحسن عمل فني، خليل السالم - فيلادلفيا لأحسن بحث في الطاقة المتجددة، فيلادلفيا لأحسن اختراع في الطاقة المتجددة).

وكانت النتائج على النحو التالي : جائزة أحسن كتاب مؤلف، تقرر منح الجائزة مناصفة لمؤلفيه : الدكتور خالد وليد السيول والسيد أحمد وليد السيول وكتاب « الطاقة المتجددة بين الثقافة والتكنولوجيا » للمؤلف : الأستاذ الدكتور محمد الزعبي جائزة جامعة فيلادلفيا لأحسن برمجية حاسوب وتقرر منح الجائزة مناصفة للبرمجيات التالية لبرمجية « نظام الكلية الذكية » للمبرمجين : صهيب غريز، ومؤمن ياسين، وسامر زهير والأنسة هيا القرعان وبرمجية الياف تصميم المنشآت المركبة للمبرمجين : الدكتور غازي أبو فرسخ والدكتور أمين المصري وجائزة جامعة فيلادلفيا لأحسن اختراع

14.

منح الجائزة للاختراع « تطوير مكملات غذائية لعلاج السمّة » للمخترعين : مياس الريماوي وإبراهيم مغربي وجائزة جامعة فيلادلفيا لأحسن عمل فني وتم منح الجائزة مناصفة لكل من : غاندي الجيباوي عن لوحته الفنية « منظر طبيعي - نهر الأردن » وسفيان هيلات عن لوحته الفنية « أصالة » وجائزة خليل السالم فيلادلفيا لأحسن بحث في الطاقة المتجددة تم منح الجائزة مناصفة لكل من الدكتور سهيل كيوان عن بحثه : تقييم أداء شبكة الكهرباء الوطنية الأردنية لربط مشاريع الطاقة المتجددة والدكتور محمد حمدان عن بحثه : تأثير المرشح الضوئي السائل على أداء الألواح الكهروضوئية وجائزة خليل السالم فيلادلفيا لأحسن اختراع في الطاقة المتجددة وتم منح الجائزة : للسيد معاذ عليان عن اختراعه في الطاقة المتجددة « توربينة رياح جديدة ذات محور رأسي » هذا وسوف يتم تكريم الفائزين بحفل خاص برعاية السيدة ليلي شرف رئيس مجلس الأمناء يوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٥/٥ في المركز الثقافي الملكي - قاعة المؤتمرات.

الدستور	25
---------	----

التاريخ 2016/02/25



[QF RE 001-01]

TUV
AUSTRIA
HELLAS
EN ISO 9001:2008
No. 1000000000
9001:2008 المعتمد

أفام الكلام

تعزيز جودة التعليم الإلكتروني في جامعاتنا..

ابراهيم عبدالمجيد القيسي

ذهن الدكتور الزعبي، وتمت ترجمته إلى مشروع رائد في مجال ضبط جودة مؤسسات التعليم العالي، وتعزيز جودة التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية (e-Learning)، ولن تكفي مقالة واحدة للتحديث عن هذا المشروع، لكنني سأكتب ثانية عنه، بعد متابعة لمرحلة انجازه وآثاره. فكرة المشروع تنسجم على صعيد ضبط جودة الأداء الإداري في مؤسسات التعليم العالي، مع فكرة وجود هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي المعروفة، لكن في مجال تعزيز التعليم الإلكتروني تظهر عبقرية الفكرة، لتقدم أفضل التسهيلات والأساليب لتطوير التعليم الإلكتروني، وإطلاقه بقوة، ليكون واحدا من نوافذ التعليم المعتمدة في جامعاتنا الأردنية المختلفة، وسوف يكون له انعكاس كبير على سلامة التعليم العالي في كثير من المناهج، بالإضافة إلى ترشيح النفقات في الجامعات، التي تقوم جميعها باعتماد مادة كاللغة الإنجليزية مثلا أو العربية أو تطبيقات الحاسوب، وتخصص من أجلها كوادرات تدريسية وكثير من التجهيزات... تنفق عليها الجامعات مبالغ كبيرة، لن تحتاج أن تنفقها بعد أن يتم تدشين مشروع تدريسي واحد لمثل هذه المواد، ومعتمد في كل الجامعات، ويشرف عليه فريق واحد مختص، وهو فريق ومناهج واسلوب تدريسي وتجهيزات يتم العمل عليها لمرة واحدة، لكنها ستنتقل بلا نفقات بعد تأسيسها، ولا مجهود يذكر، مقارنة مع الذي يجري الآن في تدريس هذه المواد في كل جامعة من جامعاتنا..

الفكرة سهلة ممتنعة، يتم العمل عليها الآن في هذا المشروع الواعد (تعزيز جودة التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية «e-Learning»)، ويتم دعمها من قبل الاتحاد الأوروبي، وهذا المشروع يمثل واحدا من الحلول «الصامته» للمشاكل والتحديات التي تواجه التعليم العالي في الأردن.

ibqaisi@gmail.com

يقال بأن التحديات التي تواجه التعليم العالي في الأردن، هي ذاتها التي تواجهها في أي بلد حول العالم، وهو قول ربما يحتاج إلى وقفة تحريا للدقة، فليس من المعقول أن المشاكل التي تواجه نظام التعليم العالي في اليابان أو الاتحاد الأوروبي أو أمريكا أو روسيا أو جنوب أفريقيا أو البرازيل هي ذاتها. وهذه النماذج من البلدان تتفاوت في اقتصاداتها وفي إرثها الحضاري، وفي وجهات نظرها حول التعليم العالي، وليس معقولا أن تحديات مالية مثلا تواجه الجامعات في دول فقيرة كالأردن، هي ذات التحديات المالية التي تواجه جامعات مثل كمبريدج، أو شنغهاي، أو جامعة طوكيو أو أوساكا، وجامعة نوفوسيبيرسك أو بطرسبورغ.. الخ.

لكن ربما تشابه التحديات، من ناحية تعدد وجهات النظر والاستراتيجيات المقترحة لإدارة وتشغيل تلك الجامعات، وبالتالي تعدد الأجناس التي تتجابه، لتحسين أداء ومخرجات مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لدى تلك الأمم، وهذه حقيقة، واجهتها الدول بأفكار خلاقة أدت إلى بروز بعض الدول وتفوقها، بسبب التقدم العلمي الذي أحرزته جامعاتها، وربما أصبح التنافس الحقيقي بين تلك الدول محصورا في التقدم العلمي، الذي هو نتيجة حتمية لدعم البحث العلمي..

في الفترتين السابقتين فكرة مهمة، هي التي التقطها مسبقا وعمل عليها الدكتور عبدالله الزعبي، أستاذ الهندسة في جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، ونائب رئيسها للشؤون الفنية المتعلقة بالمشاريع العلمية، وقد سبق لي أن تناولت في هذه الزاوية مشروعا خلاقا، اقترحه الدكتور الزعبي على جهات أوروبية، ونال على أساسه دعما ورعاية أوروبية، فكان المشروع بمثابة قصة نجاح نوعية، على صعيد تطوير مناهج التعليم العالي، في مجال هندسة القدرة والطاقة، واليوم نتحدث عن مشروع آخر كبير، كان فكرة في

15

الدستور

40

حاضر بالمشاركين في برنامج الماجستير بأكاديمية الشرطة

الخضرا: تميز جامعاتنا يفرض علينا تطوير برامجنا

الدراسات العليا وفق حاجات سوق العمل المحلية، ولكل القطاعات المدنية والعسكرية، بما يتواءم مع التغيرات والتقدم في المجال الأكاديمي والتطور العلمي وأساليب البحث العلمي.

وقدر الخضرا التطور الذي شهده جهاز الأمن العام في الآونة الأخيرة والتقدم الملموس الذي حققه بالنهوض بالعاملين فيه من خلال إثرائهم بالعلم والمعرفة ورفع مستوى الوعي والثقافة لديهم، وذلك بإتاحته الفرصة لعدد من الضباط الراغبين باستكمال متطلبات الدراسات العليا بالتعاون والتنسيق مع الجامعات والمعاهد الأكاديمية والصروح التعليمية لمواكبة التطور التكنولوجي والتقدم العلمي وما صاحبه من جرائم مستحدثة ليكونوا اقدر على التعامل معها بحرفية واقتدار وبلاستناد إلى المفاهيم العلمية الحديثة.(بترا).

□ عمان - التقى وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور ليبي الخضرا في أكاديمية الشرطة الملكية امس الضباط المشاركين بدورة برنامج الماجستير بتخصصاته المختلفة، بحضور مدير الأمن العام اللواء عاطف السعدي. وقال الدكتور الخضرا، إن التميز الذي وصلت إليه جامعاتنا الأردنية على مستوى المنطقة وباتت مقصدا لكل طالب علم، يفرض علينا دوما مراجعة برامجنا وتطويرها ومواجهة بعض التحديات والصعوبات التي تواجهها الجامعات، لينعكس ذلك إيجابا على مخرجات التعليم الجامعي بكل درجاته.

وتحدث الخضرا عن واقع التعليم العالي في الأردن والتطلعات نحو تحديث برامج اعتماد درجة الماجستير والدكتوراه، وتطوير المناهج العلمية وتوفير فرص اكبر أمام الراغبين لاستكمال متطلبات

16

الدستور

5

التاريخ 2016/02/25

[QF RE 001-01]



العين عويس يدعو الجامعات
إلى الاهتمام بنوعية خريجها

مستوى ونوعية الخريجين.
وأوضح عويس أنه بتوجيهات ملكية سامية تشكلت اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية بهدف وضع وتطوير استراتيجية شاملة ومتكاملة للتعليم، تعمل على تأهيل الموارد البشرية القادرة على العمل والمنافسة، بالإضافة إلى قدرتها على التعامل مع التحديات التي تواجه قطاع التعليم والموارد البشرية الوطنية والنهوض به إلى مستويات أفضل.

وأضاف إن من مهام اللجنة النظر في مشاكل التعليم بشكل عام، ووضع حلول تتعلق بتدريب المعلمين وتطوير المناهج المدرسي، وتطوير والتعليم المهني والتقني، وإكساب الطلبة المهارات التي تمكنهم من المنافسة في سوق العمل المحلية والخارجية.

وأشار الدكتور الفاعوري إلى أهمية عمل اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية وضرورة توفير الظروف الملائمة والمشاركة الفعلية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها في التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية والأكاديمية والصحية والصناعية وغيرها، مشدداً على أن هذه المسؤولية تقع على عاتق الجميع ابتداءً من الأسرة، والمدرسة، والجامعة، والمجتمع، والمواطن نفسه الذي يتحتم عليه السعي وراء تطوير ذاته وقدراته في مختلف المجالات. -بترا)

إريد - قال رئيس اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية العين الدكتور وجيه عويس امس، ان القوى البشرية المدربة والمؤهلة هي الأساس في تقدم الدولة بمختلف القطاعات، وعليه يتوجب على الجامعات الاهتمام بنوعية خريجها وأعداد طلبتها وتزويدهم بالمهارات والمعارف التي تؤهلهم لدخول سوق العمل المحلي والعربي بكفاءة واقتدار وتنافسية عالية.

واستعرض عويس خلال محاضرة بعنوان "تنمية الموارد البشرية من خلال تطوير التعليم في الأردن" التي ألقاها في جامعة اليرموك، بحضور رئيس الجامعة الدكتور رفعت الفاعوري، المراحل التي مر بها قطاع التعليم العالي في الأردن والتي ابتدأت باتخاذ أول قرار استراتيجي للحكومة بإنشاء الجامعة الأردنية، وتبعتها تأسيس الصندوق الخاص بتمويل الجامعات الحكومية، حيث تميزت سياسات القبول بهذه المرحلة باعتمادها على القدرة والرغبة كشرط أساسي للقبول ما انعكس إيجاباً على مخرجات العملية التعليمية وقال إن المرحلة الثانية شهدت تراجعاً كبيراً من أبرز مظاهرها طرح برنامج الموازي في الجامعات الحكومية، الأمر الذي سبب إرباكاً للجامعات نتيجة لعدم قدرتها على الموازنة بين زيادة أعداد الطلبة وبين تحسين بنيتها التحتية وقدرتها على إعداد طلبتها بالشكل الأمثل ما انعكس سلباً على

الغد	12 أ
------	------

19. الوفیات

- 1- حفيظة عواد صابر السكارنة/ضاحية الامير حسن
- 2- محمد عبدالمهدي محمد الحباشنة/الزرقاء
- 3- سليمان صالح حميدان العبادي/بدر الجديدة
- 4- وجدان «عفاف» سمير سميرات/الفحيص
- 5- نشأت عيسى الزيادين/الحصن
- 6- يحيى رضوان يوسف زهران/طريق المطار
- 7- عبدالكريم محمد عبدالكريم الزريقي/الشميساني
- 8- محمد محمود محمد العيسى المحاسنة/كفر خل
- 9- كمال سليم ذياب حداد/البارحة
- 10- ابراهيم عبد العزيز محمد اسماعيل عمرو/حي نزال
- 11- شكري عبد الحفيظ ابو التين/المدينة الرياضية
- 12- خالد يونس عابدين/العقبة
- 13- ماري ناصر موسى بدر/جمعية البساط الاخضر
- 14- نعمة احمد عابد الضمور/الكرك
- 15- صالح محمد عيسى ابوحمدة/الجبيلة
- 16- حسناء محمود ابو راشد/جبل الحسين

التاريخ 2016/02/25



[QF RE 001-01]

